جامعة كربلاء
كلية العلوم الإسلامية
دراسات اسلامية معاصرة / العدد 38 / كانون الأول 2023

الأفعال الماضية في القراءات الشاذة

al'afeal almadiat fi alqira'at alshaadha

مسلم جواد كاظم
Muslim Jawad Kazem
مديرية التربية / النجف الأشرف
Education Directorate / Najaf

أ.د. عبّاس علي إسماعيل
Prof. Dr. Abbas Ali lsmail
جامعة كربلاء/ كلية العلوم الإسلامية
University Of Karbala / College of Islamic Sciences

الكلمات المفتاحية: الأفعال، الماضية، المبني للمجهول، المبني للمعلوم، موضع النصب.

KeyWords: actions, past, passive, active informed, accusative

الملخص:

لقد قرأ بعض القرّاء الأفعال الماضية على نحو مغاير عمّا جاء في قراءة الجمهور. ومن هنا يسعى الباحثان في هذا البحث إلى دراسة الأفعال الماضية في قراءتهم التي أُصطُلِح على تسميتها بالقراءات الشاذة؛ لكونها جاءت مخالفة قراءة عاصم برواية حفص التي رُسِم بها المصحف الكريم.

Abstract:

Some readers read the past tense verbs differently than the audience read. Hence, the researchers seek in this research to study the past tenses in their reading, which has been called irregular readings. Because it contradicted Asim's reading of the narration of Haafs, with which the Holy Qur'an was written

مقدمة

قسّم البصريون الفعل من حيث الدلالة الزمنية إلى ماضٍ ومضارع وأمر، وقسّمه الكوفيون إلى ماضٍ ومستقبل ودائم، والمقصود بالفعل الدائم عندهم هو اسم الفاعل[1].

والفعل: كلمة تدل على حدث مقترن بزمان معين[2]، وقد قرأ بعض القرّاء الأفعال الماضية على نحو مغاير عمّا جاء في قراءة الجمهور. ومن هنا يسعى الباحثان في هذا البحث إلى دراسة الأفعال الماضية في قراءتهم.

ويمكن دراسة الأفعال الماضية في القراءات الشاذة على النحو الآتي:

1- قراءة الفعل الماضي بصيغة الفعل المبني للمجهول بدلًا من صيغة المبني للمعلوم:

قرأ عيسى بن عمر(ت149هـ) الفعل الماضي (استَخْلَفَ) على صيغة الماضي المبني للمجهول في قوله تعالى: ((وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ))[النور: 55]، وممّن شارك عيسى بن عمر بالقراءة على صيغة الماضي المبني للمفعول: أبو بكر، والمفضل بن عاصم، والأعمش؛ إذ قرأوا (استُخلِفَ الذينَ) بالبناء للمجهول، وعلى ذلك تكون (الذين) نائبًا عن الفاعل، وقرأ ابن كثير، ونافع، وحمزة، والكسائي، وابن عامر، وحفص عن عاصم (اسْتَخْلَفَ) بفتح التاء واللام على صيغة المبني للمعلوم، وعلى هذه القراءة تكون (الذين) في موضع نصب مفعول به للفعل (استخلف)[3].

وذكر أبو علي الفارسي (ت377هـ) أنّ الوجه القراءة بصيغة المبني للمعلوم؛ لأنّ اسمَ اللهِ تعالى قد تقدَّم ذكره، وأنّه الضمير في (لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الأَرْضِ)[النور:55] يعود على الاسم؛ " فكذلك في قوله تعالى: (كما اسْتَخْلَفَ)، ألا ترى أنَّ المعنى: ليستخلِفَنَّهُمْ استخلافًا كاستخلافه الذي من قبله؟، ووجّه (استُخلِف) أنّه يُراد به ما أريد بـ(استخلف)"[4].

وروي عن سبب نزول هذه الآية أنّ بعض أصحاب النبي (صلى الله عليه واله) شكا جهد مكافحة العدو وما كانوا فيه من الخوف على أنفسهم، وأنّهم لا يضعون أسلحتهم، فنزلت هذه الآية عامة، و(كما) في قوله تعالى: (كما اسْتَخْلَفَ) مصدرية، والجار والمجرور متعلق بمحذوف وقع صفة لمصدر محذوف، أي: لِيستخلفَهم استخلافًا كائنًا كاستخلافه الذين مِنْ قبلهم، وهم بنو اسرائيل استخلفهم الله عزّ وجل في الشام بعد إهلاك الجبابرة، وكذا في مصر، والتقدير في قراءة (استخلفَ) بالبناء للمفعول هو ليستخلفنّهم في الآرض فيستخلفون فيها استخلافًا، أي: مستخلفيه كائنة كمستخلفيه الذين من قبلهم[5]

2-قراءة الفعل الماضي بصيغة المبني للمعلوم بدلًا من صيغة المبني للمجهول:

قرأ عيسى بن عمر الفعل (لَقُضِيَ إليهم أجَلُهم) بصيغة المبني للفاعل، وهو الله سبحانه وتعالى، في قوله تعالى: ((وَلَوْ يُعَجِّلُ اللَّهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ اسْتِعْجَالَهُمْ بِالْخَيْرِ لَقُضِيَ إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ))[يونس: 11]، وشارك عيسى بن عمر في قراءة (لقَضَى إليهم آجلَهُم) بالبناء للفاعل، ونصب (أجلهم) على أنّه مفعول به ابن عامر ويعقوب وعوف، وكانت قراءة جمهور القرّاء (لقُضِي إليهم أجلُهُم) الفعل مبني للمفعول، و (أجَلُهُم) بالرفع حلَّ محل الفاعل[6]، أي: إنّه نائب عن الفاعل.

وهاتان القراءتان جيدتان عند الزجّاج غير أنّه يرى أنّ قراءة الجمهور (لَقُضِيَ) أحسنهما؛ لأنّ قوله: (ولو يعجل الله للناس الشر) يتصل به (لقُضِي إليهِم أَجلُهم)[7].

والحجّة لمن ضم القاف في (لَقُضِي): أنّه بنى الفعل لما لم يسمّ فاعله فرفع به المفعول، والحجّة لمَن فتح القاف في(لقَضَى) أنّه أتى بالفعل على بناء ما سمَّي فاعله، وأضمر فيه ونصب المفعول بتعدّي الفعل إليه[8].

وذكر أبو جعفر النّحاس(ت338هـ) أنّه يُقرأ (لَقَضَى إليهم أجَلَهم) بالبناء للفاعل، وهي قراءة حسنة؛ لأنّها مرتبطة بقوله عزّ وجل: (وَلَوْ يُعَجِّلُ اللَّهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ)[9].

ووجه الطوسي قراءة عيسى بن عمر وإسناده الفعل إلى الفاعل بأنّ الذكر قد تقدم في قوله: (وَلَوْ يُعَجِّلُ اللَّهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ)، فقال (لقضى) الله – على هذا – وقوي ذلك بقوله: ((ثُمَّ قَضَى أَجَلا وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ))[الأنعام: 2]، فقوله:(قضى أجلًا) أضافه إلى الفاعل، فكذلك في هذه الآية، وقوله (وأجل مسمى عنده) يعني أجل البعث بدلالة قوله: ((ثُمَّ أَنْتُمْ تَمْتَرُونَ))[الأنعام: 2]، أي تشتكون في البعث، وأمّا مَن ضمَّ القاف، وبنى الفعل للمفعول، فلأنّه في المعنى، مثل قول مَن بنى الفعل للفاعل[10]، وينصر قراءة عيسى قراءة عبد الله (لقضيْنا إليهِم أجلَهم)[11].

3- قراءة الفعل الماضي من غير اتصاله بضمير النصب:

قرأ عيسى بن عمر (وما عَمِلتْهُ) بغير ضمير النصب (الهاء) في قوله تعالى: ((لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلا يَشْكُرُونَ))[يس: 35]، وشارك عيسى بن عمر في قراءة (وما عملت) بغير الهاء عاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف، والمطوعي، وطلحة، والمفضل، وقرأ جمهور القرّاء (وما عملته) بالهاء بحسب رسم المصحف[12].

و(ما) في الآية الكريمة موصولة أو موصوفة أو نافية، فإن كانت موصولة فالعائد محذوف في القراءة الأولى، وكذا إن كانت موصوفة، أي: ومَن الذي عملته، أو شيء عملته، فالهاء لـ (ما)، وإن كانت نافية، فعلى القراءة الأولى لا ضمير، وعلى القراءة الثانية يعود الضمير على (ثمره)، ويجوز على قراءة عيسى بن عمر أن تكون (ما) مصدرية، والمعنى: وعمل أيديهم، وهو مصدر يراد به المفعول، فيعود إلى معنى الموصول[13].

وحجة قراءة الجمهور (وما عَمِلَتْهُ أيدِيهِم) بالهاء، أنّها كذلك في مصاحفهم، فالهاء عائدة على (ما)، و (ما) في معنى الذي، وموضع (ما) الخفض بالعطف على (ثَمَره) والمعنى: ليأكلوا من ثمره وممّا عملته أيديهم[14].

ويجوز أن تكون (ما) نافية، وتكون الهاء عائدة على (الثمر) ولا موضع لـ (ما) حينئذٍ، ويكون المعنى: ليأكلوا من ثمره، ولم تعمله أيديهم، ويقوي النفي قوله: ((أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ، أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ)) [الواقعة: 63-64]، ويقوي إثبات الهاء قوله تعالى: ((كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ)) [البقرة: 275]، ولم يقل (يتخبط)، فكذلك قوله: (عمله)، وحجّة عيسى بن عمر في حذف الهاء إجماع الجميع على حذف الهاء في قوله: ((مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا))[يس: 71]، و (ما) في قوله (ليأكلوا من ثمره وما عملت) في موضع خفض، والمعنى: (ليأكلوا من ثمره وممّا عملته أيديهم)، وفي حال حذف الهاء، فالاختيار أن يكون (ما) في موضع خفض، فتكون في معنى (الذي)، وحينئذٍ يستحسن حذف الهاء[15].

ويرى النحاس أنّ (ما) في موضع خفض على العطف، والمعنى: وممّا عملته أيديهم، ويجوز أن تكون (ما) نافية، والمعنى: ولم تعمله أيديهم، فإذا كان بحذف الهاء كانت (ما) في موضع خفض، وحذف الهاء لطول الاسم، ويبعد أن (ما) تكون نافية[16].

وذكر ابن خالويه أنّ الحجة لمن حذف الهاء أنّه لما اجتمع في الصلة فعل وفاعل ومفعول به خففّت الكلمة بحذف المفعول؛ لأنّه فضلة في الكلام[17].

وذهب الفخر الرازي إلى أنّ (ما) على قراءة عيسى بن عمر مصدرية، و (ماعملت) من غير ضمير عائد، ومعناه: ليأكلوا من ثمره وعمل أيديهم، يعني يغرسون والله ينبتها ويخلق ثمرها فيأكلون مجموع عمل أيديهم وخلق الله، وهذا الوجه لا يمكن على قراءة من قرأ مع الضمير[18].

فمن أثبت الهاء سار على رسم المصحف، والهاء عائدة على (ما) و(عملت) صلتها، ومن حذف اختصر؛ لأنّها مفعول به، وكلّ مفعول به يجوز حذفه[19].

4-القراءة بجعل الفعل لازمًا بدلًا من استعماله متعدّيًا:

ذكر اللغويون العرب أنّ هنالك أفعالًا تسلك سلوكين: سلوك الأفعال المتعدّية، وسلوك الأفعال اللازمة، أي تأتي متعدّية بنفسها تارةً، وبحرف الجرّ تارة أخرى، ومن هنا عدّ بعضهم هذا النوع من الأفعال قسمًا مستقلًا عن قسمي التعدّي واللزوم[20]، وأفعال هذا الباب كثيرة، وأشهرها: شكرَ، ونصحَ، وكالَ، ووزنَ[21].

وقرأ عيسى بن عمر الضمير (هم) مؤكدًا لواو الجماعة في الفعلين في(كالوهم أو وزنوهم) في قوله تعالى: ((وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ))[المطففين: 3]، أي قرأ الفعلين هكذا: كالوا هم أو وزنوا هم، كما تقول: قمتَ أنتَ، وقاموا هم، وممّن قرأ بهذه القراءة حمزة؛ إذ روي عنه أنّه كان يقرأ (كالوا هم أو وزنوا هم)، فيقف ثم يبتدئ بـ (هم يُخسِرون)، وقرأ جمهور القرّاء (كالوهم أو وزنوهم)[22]، بجعل الفعلين متعدّيين، والضمير (هم) مفعول به.

ويرى أبو جعفر النحّاس أنّ الصواب أن "تكون الهاء والميم في موضع نصب؛ لأنّه في السواد بغير ألف، ونسق الكلام يدل على ذلك؛ لأنّ قبله (إذا اكتالوا على الناس)، فيجب أن يكون بعده: وإذا كالوا لهم، وحُذفَت اللام"[23].

وذكر القرطبي:" عيسى بن عمر يجعلها حرفين، ويقف على (كالوا) و (وزنوا) ويبتدئ (هم يخسرون)... وأحسب قراءة حمزة كذلك أيضًا"[24]، ورأى أنّ الاختيار أن يكون كلمة واحدة من جهتين، إحداهما: الخط، وذلك أنّهم كتبوهما بغير ألف، ولو كانتا مقطوعتين لكانتا(كالوا) أو (وزنوا) بالألف، والأخرى أنّه يُقال: كِلْتُك ووزنتك بمعنى كِلتُ لك، ووزنتُ لك، وهو كلام عربي، كما يُقال: صِدتُك، وصدتُ لك[25].

ويرجَح النحويون مثل أبي عمرو بن العلاء، والكسائي والأخفش الأوسط قراءة الجمهور؛ وآية ذلك أنّ (هم) عندهم يجب أن تكون في موضع نصب، كما تقول: كِلتكَ وصِدتُكُ[26].

ويرى عيسى بن عمر أنّ المكيل له، والموزون له محذوف، و (هم) ضمير مرفوع تأكيدًا للضمير المرفوع الذي هو الواو، وبيّن الزمخشري(ت538هـ) أنّه لا يصحّ أنّ يكون ضميرًا مرفوعًا للمطففيين؛ لأنّ الكلام يخرج به إلى نظم فاسد، وذلك أنّ المعنى إذا أخذوا من الناس استوفوا، وإذا أعطوهم أخسروا، وإن جُعِل الضمير للمطففين انقلب إلى قولك إذا أخذوا من الناس استوفوا، وإذا تولوا الكيل أو الوزن هم على الخصوص أخسروا، وهو كلام متنافر؛ لأنّ الحديث واقع في الفعل لا في المباشر[27].

وقد علّق أبو حيان الأندلسي على كلام الزمخشري بقوله:" ولا تنافر فيه بوجه، ولا فرق بين أن يؤكد الضمير، وأن لا يؤكد، والحديث واقع في الفعل غاية ما في هذا أنّ متعلّق الاستيفاء، وهو (على الناس) مذكور، وهو في (كالوهم) أو وزنوهم محذوف للعلم به؛ لأنّه معلوم أنّهم لا يخسرون الكيل والميزان إذا كان لإنفسهم إنّما يخسرون ذلك لغيرهم"[28].

وبيّن أبو حيان(ت745هـ) أنّ الفعلين: كالَ، ووزنَ من الأفعال التي تتعدى بحرف الجرّ، فنقول: كِلتُ لك ووزنتُ لك، ويجوز حذف اللام، كما تقول: نصحتُ لكَ ونصحتُك، وشكرتُ لك وشكرتُك، والضمير ضمير نصب، أي كالوا لهم ووزنوا لهم . فحذف حرف الجرّ، ووصل الفعل بنفسه، والمفعول محذوف هو المكيل، والموزون[29].

و(هم) في موضع نصب على قراءة العامة، راجع إلى الناس، تقديره: وإذا كالوا الناسَ أو وزنوهم يُخسرون، وفيه وجهان، أحدهما: أن يراد كالوا لهم أو وزنوا لهم، فحذف الجارُّ، وأوصل الفعل، والوجه الآخر: أن يكون على حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه، والمضاف هو المكيلُ والموزونُ[30].

ورأى القرطبي(ت671هـ) أنّ (هم)على قراءة عيسى بن عمر في موضع رفع بالابتداء، أي: وإذا كالوا للناس أو وزنوا لهم فهم يُخسِرون، ولا يصحُّ ذلك عنده؛ لأنّه تكون الأُولى مُلْغاةً ليس لها خبر، وإنّما كانت تستقيم لو كان بعدها: وإذا كالوا هم يَنقُصون، أو وَزَنوا هم يُخسرون[31].

وأشار البيضاوي(ت691هـ) إلى القراءتين في الآية الكريمة، وذهب إلى أنّه "لا يحسن جعل المنفصل تأكيدًا للمتصل؛ لأنّه يخرج الكلام عن مقابلة ما قبله؛ إذ المقصود بيان اختلاف حالهم في الأخذ والدفع، لا في المباشرة وعدمها، ويستدعي إثبات الألف بعد الواو كما هو خط المصحف في نظائره"[32].

وذكر ابن كثير أنّ الأحسن جعل (كالوا) و (وزنوا) متعديًّا، ويكون (هم) في محل نصب، ومنهم يجعلها ضميراً مؤكداً للمستتر في قوله: (كالوا) و (ووزنوا)، ويحذف المفعول؛ لدلالة الكلام عليه، وكلاهما متقارب[33].

وخلاصة القول في الهاء والميم في (كالوهم) و (وزنوهم) إنّ فيهما وجهين، أحدهما: أن يكون ضميرًا منصوبًا (لكالوهم ووزنوا)، وتقديره: كالوا لهم، ووزنوا لهم، فحذفت اللام، فاتّصل الفعل به، والثاني: أن يكون (هم) ضميرًا مرفوعًا مؤكدًا لما في (كالوا ووزنوا)، فعلى هذا الوجه يكتب (كالوا ووزنوا) بالألف، وعلى الوجه الآخر لا يكتب بالألف، وهو في المصحف مكتوب بغير الألف[34].

وعيسى بن عمر يجعل (هم) فصلًا في موضع رفع أو تأكيدًا للضمير في كالوا أو وزنوا، والباقون يجعلونها ضميرًا منصوبًا، وهو الصحيح عند الطبرسي[35].

وقد اختلف اللغويون العرب في تفسير وجود هذا النوع من الأفعال؛ إذ أرجعها بعضهم إلى الاستعمال اللهجي، وردوا بعض أمثلة هذه الظاهرة إلى اختلاف المعنى[36].

ويرى السهيلي (ت581هـ) أنّ البنية العميقة للفعلين: وزن، وكال أن يكونا متعديين إلى مفعول واحد بنفسيهما، وإلى الثاني بوساطة حرف الجر، ولكنّ المفعول الذي يصل إليه الفعل مباشرة في نحو: وزنَ وكالَ قد حذف؛ لعلم السامع به، فصارا في حكم الأفعال المتعدية إلى مفعول به بحرف الجرّ، فقالوا: كِلْتُ له، وزنتُ له، ثم إنّهم يسقطون حرف الجرّ، فيقولون كِلْتُهُ ووزنتُهُ؛ لأنّ كيل الطعام ووزنه تضمّن معنى المبايعة والمعارضة:" فإذا قُلت: كِلتُ لزيد أخبرت بكيل الطعام خاصة، وإذا قُلتَ: كِلْتَ زيدًا، فقد أخبرت بمعاملة ومبايعة مع الكيل"[37].

5- القراءة بصيغة الفعل الماضي بدلًا من صيغة اسم الفاعل:

قرأ عيسى بن عمر (وَجَعَل الليلَ) فعلًا ماضيًا، والليلَ: نصب على أنّه مفعول به في قوله تعالى: ((فَالِقُ الإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ)) [الأنعام: 96]، وهذه القراءة مناسبة لما بعده، وهو قوله تعالى: ((جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ)) [الأنعام: 97]، وبذلك قرأ عاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف، والأعمش، والنخعي، والحسن[38].

وفي قراءة عيسى بن عمر لمّا كان (فالق) بمعنى المضي حسن عطف (جعل) عليه، وانتصب (والشمسَ والقمرَ حسباناً) عطفًا على (الليل سكنًا)، وأمّا من قرأ (جاعل) باسم الفاعل، فجعله مضافاً إلى الليل، والظاهر أنّه اسم فاعل يدلّ على الماضي، ولا يعمل عند البصريين، فانتصاب (سكناً) على إضمار فعل، أي: يجعلُه سكنًا، هذا مذهب أبي علي الفارسي، فيما انتصب مفعولًا ثانيًا بعد اسم فاعل الدالّ على معنى الماضي، وذهب السيرافي إلى أنّه ينتصب باسم الفاعل، وإنْ كان ماضيًا، لأنّه لمّا وجبت إضافته إلى الأول لم يكن أن يضاف إلى الثاني، فعمل فيه النصب وإن كان ماضيًا، وأمّا مَن أجاز إعمال اسم الفاعل الدال على معنى الماضي، وهو الكسائي وهشام بن معاوية فعندهما أنّ (سكناً) مفعول به لاسم الفاعل[39].

وحجّة قراءة عيسى بن عمر (وجَعَلَ الليلَ سكنًا) هي أنّ الأفعال التي عطفت عليه جاءت بلفظ الماضي، وهو قوله تعالى: ((وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ)) [الأنعام: 97]، وقوله تعالى: ((وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ))[الأنعام: 98]، وقوله تعالى:((وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ))[الأنعام: 99]، فلأن تكون معطوفة على شبهها ويكون ما تقدمها بلفظها أولى، أمّا حجة مَن قرأ (وجاعلَ الليلَ) بالألف وكسر الليل فأنهم أجروا (جاعلَ الليلِ) على لفظ (فالق الأصباح)، ونصبوا (الشمسَ والقمرَ) على تأويل (وجعلَ الشمس والقمر)؛ لأنّ في (جاعل) معنى (جعل)، وبه نصب سكناً[40].

وبيّن ابن خالويه (ت 370هـ) أنّ حجة من قرأ بإثبات الألف في (جعل) وخفض الليل " أنّه ردَّ لفظ (فاعل) على مثله، وأضاف بمعنى ما قد مضى، وثبت، وهو الأحسن والأشهر، والحجة لمن حذفها ونصب أنّه جعله فعلًا ماضيًا، وعطفه على (فاعل) معنى لا لفظًا، كما عطفت العرب اسم الفاعل على الماضي؛ لأنّه بمعناه، قال الراجز :

يا ليتني عَلِقتُ غيرَ خارجٍ أمُّ صبيَّ قد حبَا أو دارجٍ[41]

وذكر الطبرسي (ت548هـ) في كلام عن قراءة من قرأ (جعل) فعلًا ماضيًا بأنّ اسم الفاعل الذي قبله بمعنى الماضي، أي بمعنى فعلَ، فعطف عليه (فعلَ) لموافقته في المعنى، ورأى أنّ الدليل على أنّه "بمنزلة فعل أنّه نزل منزلة فيما عطف عليه، وهو قوله (والشمس والقمر حسباناً) ألا ترى أنّه لمّا كان المعنى (فعل) حمل المعطوف على ذلك، فنصب الشمس والقمر على فَعَل لما كان فاعل كـ(فعل)، ويقوي ذلك قولهم: هذا مُعطي زيدٍ درهمًا أمسِ، فالدرهم محمول على أعطى؛ لأنّ اسم الفاعل إذا كان لما مضى لم يعمل عمل الفعل، فإذا كان (معطٍ) بمنزلة أعطى كذلك جعل فالق بمنزلة فلَقَ؛ لأنّ اسم الفاعل لما مضى، فعطف عليه فَعَل لمّا كان بمنزلته"[42].

6- القراءة بجعل فاعل فعل الذم اسمًا ظاهراً بدلًا من استعماله ضميراً مستتراً:

يأتي فاعل فعل الذم في العربية على أقسام عدّة، وهي: أن يكون معرفًا بأل، أو أن يكون مضافًا إلى المعرّف بأل . أو أن يكون مضافًا إلى المضاف إلى المعرّف بأل، أو أن يكون اسما موصولًا، أو أن يكون ضميراً مستتراً مُفسراً بلفظ ما، أو ضميراً مستتراً مفسّراً بنكرة بعده منصوبة على التمييز[43].

وقرأ عيسى الثقفي (كَبُرت كلمةً) برفع لفظ (كلمة) على الفاعلية في قوله تعالى: ((كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلا كَذِبًا)) [الكهف: 5]، وشارك عيسى بن عمر في هذه القراءة الحسن، ومجاهد، وابن يعمر، وابن أبي إسحاق، وابن محيصن، والقواس عن ابن كثير، والأعرج بخلاف عنه، وعمرو بن عبيد، وابن مسعود، وأبو رزين، وأبو رجاء، وابن أبي عبلة، وقرأ جمهور القرّاء (كَبُرت كلمةً) بالنصب[44].

ومن قرأ بالنصب كان فيه (كَبُر) فعل ماضٍ لإنشاء الذم، والفاعل ضمير مستتر، و(كلمةً) تمييز له، والمخصوص بالذم محذوف، أي تلك المقالة الشنعاء، ومّن قرأ بالرفع جعل فاعل الذم اسما ظاهرًا[45].

وقد وجّه الفرّاء قراءتي النصب والرفع؛ فذكر أنّ من نصب أضمر في (كبُرت)، كبرت تلك الكلمةُ كلمةً، ومن رفع لم يضمر شيئًا، كما تقول، عَظُم قولُك، وكبُرَ كلامُك[46].

وذكر الأخفش الأوسط أنّ قراءة النصب على معنى أكبِر بها كلمةً، أي: إنّها منصوبة على التمييز، وقد قرأ بعضهم بالرفع؛ لأنّها هي التي كبَرُت[47]، وقراءة النصب هي الصواب عند الطبري؛ لإجماع الحجّة من القراءة عليها[48].

وبيّن الزّجاج أنّ (كلمةً) تقرأ بالرفع والنصب، فمن نصب، فالمعنى كبُرتْ مقالتُهُم، بقولهم: اتّخذ اللهُ ولدًا، وكلمةً منصوبة على التمييز، ومن قرأ بالرفع فالمعنى عَظُمتْ كلمةٌ، وهي قولهم: اتّخذ اللهُ ولدًا[49].

وذكر الزمخشري وأبو حيان الأندلسي أنّ قراءة النصب في (كلمةً) أقوى وأبلغ، وفيها معنى التعجب؛ كأنّه قيل: (ما أكبرها كلمة)، والجملة بعدها صفة لها تفيد استعظام اجترائهم على النطق بها، وإخراجها من أفواههم، وسميت (كلمة) كما يسمون القصيدة كلمة[50].

وخلاصة القول في فاعل (كبُرَت) وجهان، أحدهما: أنّه مضمرُ عائد على مقالتهم المفهومة مِن قوله: (قالوا: اتّخذ اللهُ ولدًا) أي: كَبُرَ مقالُهم، و (كلمة) منصوبة على التمييز، ومعنى الكلام على التعجب، أي: ما أكبرها كلمةً، و (تخرج) الجملة صفة لـ (كلمة) هذا في قراءة النصب، وفي قراءة الرفع جاء فاعل الذم اسمًا ظاهرًا.

7-قراءة الفعل الماضي بالفتح على الخبر لا على التعجب:

قرأ عيسى بن عمر الفعلين (أَبْصِرْ وأَسْمِعْ) بالفتح على الخبر، هكذا: أَسْمَعَ وأبصرَ، أي: أبصرَ عباده لمعرفته وأسمَعَهم، في قوله تعالى: ((أَبْصِرْ بِهِ وَأَسْمِعْ مَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ) [الكهف: 26]، وكانت قراءة الجمهور (أَبْصِرْ وأَسْمِعْ) على التعجب[51]، أي: ما أبْصَرَه، وأسْمَعه، أي هو عالم بقصة أصحاب الكهف وغيرهم[52]، ويحتمل أن يكون المعنى على الأمر لا للتعجب.

وذكر ابن خالويه أنّ قراءة عيسى بالفتح على الخبر لا على التعجب، " أي: أبْصَرَ عباده لمعرفته، وأسمعهم، الهاء كناية عن الله عزّ وجلّ، وجائز أن تكون الرواية عن عيسى(ابْصَرْ به) أمر من لغة من يقول: بَصِرْتُ به"[53].

وذكر أبو البركات الأنباري أنّ موضع الهاء في(أبصرْ به وأسمِعْ) الرفع، كقولهم: أحسِنْ بزيدٍ، وأظْرِفْ بعمرٍو، والأصل فيه: أحسنَ زيدٌ، وأظْرفَ عمرٌو، أي: صار ذا حسنٍ وظرفٍ، كما يُقال: أنْحرَ الرّجلُ، وأجربَ، إذا صار ذا إبلٍ فيها النحار والجَربُ، ثمّ نقل إلى أفعل بِه، وأدخلت الباء فيه، لتفرِق بينه وبين لفظ الأمر الذي لا يراد به التعجب، أي إنّ المعنى عنده: ما أسمعَهُ وما أبصرَهُ[54].

وجاء في الدر المصون:" قوله (أبْصِرْ به): صيغة تعجب بمعنى ما أبصرَه، على سبيل المجاز، والهاء لله تعالى، وفي مثل هذا ثلاثةُ مذاهبَ: الأصح أنّه بلفظ الأمر ومعناه الخبرُ، والباءُ مزيدةٌ في الفاعل اصطلاحا للفظ، والثاني: أنّ الفاعلَ ضميرُ المصدر، والثالث: أنّه ضميرُ المخاطب، أي: أوْقِعْ أيّها المخاطب. وقيل: هو أمر حقيقةً لا تعجب، وإنّ الهاءَ تعودُ على الهدى المفهوم من الكلام، وقرأ عيسى (أسْمَعَ وأبْصرَ) فعلًا ماضيًا، والفاعل الله تعالى، وكذلك الهاء في (به)، أي: أبصرَ عبادَه وأسمعهم"[55].

8-قراءة الفعل الماضي بإسناده إلى الضمير المفرد بدلًا من إسناده إلى ضمير التثنية:

قرأ عيسى بن عمر، وشاركه أبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وحفص عن عاصم، والحسن، ويعقوب، والأعمش، والأعرج، والنخعي، وابن محيصن، وابن وثاب، وأصحاب عبد الله (جاءَنا)، والضمير يعود على لفظ (مَن) وهو العاشي، أي: الكافر، وذلك في قوله تعالى: ((حَتَّى إِذَا جَاءَنَا قَالَ يَا لَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ الْقَرِينُ))[الزخرف: 38]، وقرأ أبو جعفر، وشيبة، وقتادة، والزهري، وعاصم الجحدري، وأبو بكر عن عاصم، ونافع، وابن كثير، وابن عامر، والسلمي (جاءانا) على التثنية، أي العاشي وقرينه[56].

ونظير قراءة عيسى بن عمر (جاءنا) على الإفراد، والضمير عائد على لفظ من أعاد أولًا على اللفظ، ثم جمع على المعنى، ثم أفرد على اللفظ، قوله تعالى: ((وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا))[الطلاق: 11] أفرد أولًا، ثم جمع في قوله (خالدين)، ثم أفرد في قوله: (له رزقا)[57].

وذكر الزجاج أنّ من قرأ (جاءانا) فالمعنى: حتى إذا جاء الكافرُ وشيطانه، ومن قرأ حتى إذا جاءنا فعلى الكافر وحده[58].

وبهذا الرأي أخذ مكي بن أبي طالب (ت437هـ)، فذكر أنّ المراد من قراءة (جاءانا) بالتثنية هو الإنسان وشيطانه وهو قرينه، لتقدّم ذكرهما في قوله: ((وَمَنْ يَعْشُ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ))[الزخرف: 36]، فأخبر عنهما بالمجيء إلى المحشر، يعني الكافر وقرينه، أمّا قراءة عيسى بن عمر

والباقون (جاءنا) بالتوحيد، فهو مردود على قوله: (قال يا ليت بيني وبينك بُعد المشرقين)، فحمل (جاءنا) على (قال) ووحدهما جميعًا، يريد بذلك (الكافر)، وهو (مَنْ) في قوله: (مَنْ يعش)، وهو الضمير في (يعيش)، وفي له[59].

9-القراءة بصيغة الفعل الماضي بدلًا من المصدر:

قرأ عيسى بن عمر (وما ظَنُّ الذين) بلفظ الفعل في قوله تعالى: ((وَمَا ظَنُّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لا يَشْكُرُونَ)) [يونس: 60]، وقرأ جمهور القرّاء: (وما ظَنُّ الذين) بلفظ المصدر[60].

وقراءة عيسى بن عمر (وما ظَنَّ) على لفظ الفعل معناها: أي ظَنّ ظنّوه يوم القيامة، وجيء به على لفظ الماضي؛ لأنّ أحوال القيامة وإن كانت آتية إلّا أنّها لما كانت واجبة

الوقوع في الحكمة، عبر الله عنها بصيغة الماضي[61].

وتحدث أبو السعود عن معنى القراءتين؛ فذكر أنّ كلمة (ما) استفهامية وقعت مبتدأ، وظنَّ خبرها، ومفعولاه محذوفان، وقوله عزّ وجل (يومَ القيامة) ظرف للظنّ نفسه، أي شيء ظنّهم في ذلك اليوم يوم عرض الأفعال والأقوال والمجازاة عليها مثقالًا بمثقال، والمراد تهويله وتفظيعه بهول ما يتعلق به ممّا يصنع بهم يومئذٍ، وقيل هو ظرف لما يتعلق به ظنهم اليوم من الأمور التي ستقع يوم القيامة تنزيلًا له، ولما فيه من الأحوال لكمال وضوح أمره، وبيّن أنّه قرئ على لفظ الماضي، والمعنى: أي ظنّ ظنّوا يوم القيامة، ويراد صيغة الماضي؛ لأنّه كائن، فكأنّه قد كان[62].

10- قراءة فعل الشرط مضارعًا، وفعل جواب الشرط ماضيًا:

يأتي فعل الشرط وفعل جواب الشرط في العربية من حيث اللفظ على أربعة أشكال، هي: أنْ يكونا فعلين مضارعين، وأن يكونا فعلين ماضيين، وأن يكون فعل الشرط ماضياً وفعل جواب الشرط مضارعاً ، وأن يكون فعل الشرط مضارعاً ، وفعل جواب الشرط ماضياً[63].

وقرأ عيسى بن عمر فعل الشرط (تُصِبْهُم) مضارعًا، وجواب الشرط (يَطّيَّروا) في قوله تعالى: ((وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا))[الأعراف: 131]، بالتاء وتخفيف الطاء فعلًا ماضيًا، هكذا: تطيّروا[64]، وشارك عيسى بن عمر في هذه القراءة طلحة بن مصرف[65].

وقرأ جمهور القرّاء (يطّيَّروا) بالياء وتشديد الطاء مضارع مجزوم على جواب الشرط[66]، وأصله: يتطيّروا، فأدغمت التاء في الطاء.

وذكر أبو جعفر النحّاس أنّ جواب الشرط (يَطّيّروا) أصله (يَتَطيَروا)، فأدغمت التاء في الطاء، وبيّن أنّ طلحة وعيسى قرآ (تَطيَروا) على أنّه فعل ماضٍ، ومعنى (تطيّروا) تشاءموا، والأصل في هذا من الطير، ثم كثر استعمالهم إيّاه حتى قيل لكلّ من تشاءم: تطيّر[67].

وبعض النحويين يجيز هذا التركيب في الكلام[68]، ومن هؤلاء ابن مالك(ت672هـ) الذي حاول أن يكون أكثر واقعية من غيره من النحويين؛ إذ ذكر أنّ وقوع فعل الشرط مضارعا وجوابه ماضيا جائز مطلقًا[69]، وإلى هذا الرأي ذهب الدكتور خليل بنيان الحسون؛ فقد عاب على النحويين إنكار وجود هذه الصورة في الجملة الشرطية[70].

وقراءة عيسى بن عمر جواب الشرط ماضيًا في الآية الكريمة عند سيبويه ورفاقه من النحويين ضرورة مكانها الشعر؛ إذ لا يقع فعل الشرط مضارعًا، وفعل جواب الشرط ماضيًا عندهم في سعة الكلام[71].

11- القراءة بإسناد الفعل الماضي إلى الفاعل المفرد بدلًا من إسناده إلى الجمع:

قرأ عيسى بن عمر (ذُرِّيَّتُهم) بالإفراد وضمَ التاء، رفعًا على الفاعليّة في قوله تعالى: ((وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ))[الطور: 21]، وشارك عيسى في هذه القراءة ابن كثير، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وخارجة عن نافع، وأبو جعفر، وخلف، وسعيد بن جبير، والحسن، وابن محيصن، والأعمش، وابن عبّاس، وقتادة، ومجاهد، والجحدري، وقرأ ابن عامر، ونافع في رواية، ويعقوب، وابن مسعود، والحسن، وسهل (ذُرِّيّاتُهم) جمعاً مرفوعًا على الفاعلية للفعل (اتّبَعَتْهُم)، وروي عن بعض القرّاء، مثل: ابن مسعود وأبي عمرو بن العلاء، واليزيدي، والأعرج أنّهم قرأوا (وأتّبعناهم ذُرِّيَّاتِهم) بالجمع وكسر التاء نصبًا على المفعولية[72].

فالفعل (أتْبعْتهُم) يقرأ بالنون والألف، وبالتاء في موضع النون، وحذف الألف، و(ذرياتهم) يقرأ بالتوحيد والجمع[73].

فالحجّة لمَن قرأه بالتاء أنّه جَعَله فعلًا للذريّة سواء أفردَ أو جمعَ، فرفعها بفعلها، والحجة لمَن قرا بالنون أنّه جعل الفعل لله تعالى، فنصب (الذريّة) في الإفراد والجمع لتعدِّي الفعل إليها[74]

وذكر الطوسي(ت 548هـ) أنّ مَن قرأ بالنون معناه: وألحقْنا بهم ذُرياتِهم، أي: ألحق اللهُ بهم ذُرياتِهم، يعني حكم لهم بذلك، ومَن قرأ (واتبعتهم) نسب الإتباع إلى الذريّة، والمعنى أنّهم آمنوا، كما آمنوا، فمن جمعه فلاختلاف جنس الذريّة، ومَن وحّد، فلأنّه يقع على القليل والكثير[75].

الخاتمة

اتّضح لنا من دراسة الأفعال الماضية في القراءات الشاذة أنّ القرّاء قرأوا بعض الأفعال الماضية بصيغة المبني للمجهول بدلًا من صيغة المبني للمعلوم في قراءة الجمهور، وقد يحصل العكس؛ فيقرأون الماضي بصيغة المبني للمعلوم بدلًا من صيغة المبني للمجهول.

وقرأوا كذلك بعض الأفعال الماضية المتعدية غير متصلة بضمير النصب، وكانت في قراءة الجمهور مسندة إلى ضمير النصب، وكذلك عاملوا بعض الأفعال معاملة الفعل اللازم، وجاءت في قراءة الجمهور فعلًا متعديًّا، وقرأوا بعض الأفعال بصيغة الماضي، وجاءت في قراءة جمهور القرّاء بصيغة اسم الفاعل أو المصدر، وقرأوا فاعل فعل الذم اسماً ظاهرًا بدلًا من استعماله ضميراً مستتراً في قراءة الجمهور.

وكذلك قرأوا الفعل الماضي على الخبر، وجاء في قراءة الجمهور على صيغة التعجب، وقرأوا الفعل الماضي بإسناده الى الضمير المفرد أو الفاعل المفرد بدلًا من إسناده إلى ضمير التثنية، أو الجمع، كما قرأوا فعل الشرط مضارعاً وفعل جواب الشرط ماضياً، وقرأوا بإسناد الفعل الماضي إلى الفاعل المفرد بدلًا من إسناده إلى الجمع.

الهوامش:

(1) ينظر الإيضاح في علل النحو: 86، شرح كتاب الحدود في النحو، للفاكهي: 99.

(2) ينظر شرح كتاب الحدود، للأُبدّي: 42

(3) ينظر الكشاف: 4/ 318، زاد المسير: 6/ 58، البحر المحيط: 6/ 431، تفسير الدر المنثور، للسيوطي: 6/ 216.

(4) الحجة للقراء السبعة: 4/ 62.

(5) ينظر المحرر الوجيز: 6/ 405، روح المعاني: 18 / 203.

(6)ينظر معاني القرآن، للفراء: 1/ 458، السبعة في القراءات: 323، مجمع البيان: 5/ 143، إبراز المعاني من حرز الأماني، لأبي شامة: 505.

(7) ينظر معاني القرآن وإعرابه: 3/ 908، النشر في القراءات العشر: 2/ 282.

(8) ينظر الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه: 179.

(9) ينظر إعراب القرآن: 2/ 247.

(10)ينظر التبيان في إعراب القرآن: 345/5-346.

(11) ينظر مفاتيح الغيب: 51/17.

(12) ينظر معاني القرآن، للفراء: 377/2، السبعة، لابن مجاهد: 540، حجة القراءات: 598، التبصرة: 650، الكشاف: 5/ 177، البحر المحيط: 7/ 320، النشر: 353/2.

(13) ينظر معاني القرآن وإعرابه، للزجاج: 4/ 286، البيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 295، البحر المحيط: 320/7.

(14) ينظر حجة القراءات: 589.

(15) ينظر معاني القرآن، للفراء: 2/ 377، معاني القرآن وإعرابه، للزجاج: 2/ 286، وحجة القراءات: 598 -599، الكشف عن وجوه القراءات: 2/ 216، زاد المسير: 16/7.

(16) ينظر إعراب القرآن: 3/ 394.

(17) ينظر الحجة في القراءات السبع: 298.

(18) ينظر مفاتيح الغيب: 68/26.

(19) التبيان، للطوسي: 8/ 455.

(20) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد: 1/ 427، المباحث الصرفية في كتاب الحماسة ذات الحواشي: 269.

(21) ينظر شرح الكافية الشافية: 1/ 285، المباحث الصرفية والنحوية في كتاب الحماسة ذات الحواشي: 269.

(22) ينظر إعراب القراءات الشواذ: 2/ 689، البحر المحيط: 8/ 431، الدر المصون: 716./10

(23) إعراب القرآن: 5/ 174.

(24) الجامع لإحكام القرآن: 132/22.

(25) ينظر المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

(26) ينظر إعراب القرآن، للنحاس: 4/ 174.

(27) ينظر الكشاف: 6/ 335.

(28) البحر المحيط: 8/ 431.

(29) ينظر المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

(30) ينظر الكشاف: 6/ 334.

(31) ينظر الجامع لأحكام القرآن: 22/ 133.

(32) تفسير البيضاوي: 294/5.

(33) ينظر تفسير القرآن العظيم: 8/ 346.

(34) ينظرالبيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 500.

(35) ينظر مجمع البيان: 9/ 686.

(36) ينظر شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور: 1/ 27، شرح الكافية: 4/ 136، المباحث الصرفية والنحوية في كتاب الحماسة ذات الحواشي: 270.

(37) نتائج الفكر في النحو: 271- 272.

(38) ينظر السبعة في القراءات: 263، التبصرة في القراءات السبع: 500، النشر في القراءات العشر: 2/ 260، الوافي في شرح الشاطبية، لعبد الفتاح القاضي: 263.

(39) ينظر التيسير في القراءات العشر: 445، مفاتيح الغيب: 13/ 104، البحر المحيط: 190/4، حاشية الشهاب: 4/ 160.

(40) ينظر التبيان في تفسير القرآن: 4/ 209، حجة القراءات: 262.

(41) الحجة في القراءات السبع: 146.

(42) مجمع البيان: 3/ 523.

(43) ينظر النحو الوافي: 3/ 369، 373.

(44) ينظر الكشاف: 3/ 565، البحر المحيط: 6/ 95، مختصر في شواذ القرآن: 81.

(45) ينظر إعراب القرآن، للنحّاس:247/2.

(46) ينظر معاني القرآن: 2/ 134.

(47) ينظرمعاني القرآن: 1/ 427- 428.

(48) ينظر تفسير الطبري: 15/ 148.

(49) ينظر معاني القرآن وإعرابه: 3/ 268.

(50) ينظر الكشاف: 3/ 265، البحر المحيط: 2/ 95.

51() ينظر مختصر في شواذ القرآن: 82، البحر المحيط: 113/6، معجم القراءات القرآنية، للدكتور الخطيب: 5/ 190.

(52) ينظر معاني القرآن وإعرابه، للزجاج: 3/ 280.

(53)مختصر شواذ القرآن: 82.
(54) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 106.
(55) الدر المصون: 7/ 471-472.
(56) ينظر العنوان في القراءات السبع: 171، المحرر الوجيز: 5/ 55، البحر المحيط: 8/ 17.
(57) ينظر التبصرة: 671، البحر المحيط: 8/ 17.
(58) ينظر معاني القرآن وإعرابه: 412/4، زاد المسير، لابن الجوزي: 7: 316
(59) ينظر الكشف عن وجوه القراءات: 2/ 259.
(60) ينظر مختصر في شواذ القرآن: 62، الكشاف: 3/ 152، البحر المحيط: 5، 171، معجم القراءات القرآنية، للدكتور عبد اللطيف الخطيب: 3/ 579-580.
(61) ينظر مفاتيح الغيب: 17/ 126، حاشية الشهاب: 72/5.
(62) ينظر تفسير أبي السعود: 2/ 680-681.
(63) ينظر شرح الرضي على الكافية: 4/ 86، 106، البحر المحيط: 2/ 445، شرح كتاب الحدود، للفاكهي: 109.
(64) ينظر إعراب القرآن، للنحاس: 2/ 146، مختصر في شواذ القرآن: 50.
(65) ينظر إعراب القران، للنحاس: 2/ 145
(66) ينظر إعراب القرآن، للنحاس: 146/2، المحرر الوجيز: 4، 27، الدر المصون: 428/5.
(67) ينظر إعراب القرآن: 2/ 145- 146.
(68) ينظر البحر المحيط: 4/ 370.
(69) ينظر شواهد التوضيح والتصحيح: 67.
(70) ينظر النحويون والقرآن: 51.
(71) ينظر الدر المصو ن: 5/ 428، همع الهوامع: 2/ 551.
(72) ينظرالكشاف: 627/5، المحرر الوجيز: 5/ 189، البحر المحيط: 147/8.
(73) ينظرالاكتفاء في القراءات السبع المشهورة، لأبي الطاهر إسماعيل بن خلف: 293.
(74) ينظر الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه: 333، حجة القراءات: 682.
(75) ينظرالتبيان في تفسير القرآن: 9/ 407-408.

المصادر والمراجع

-خير ما ابتدئ به القرآن الكريم
-إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، لعبد الرحمن بن اسماعيل بن ابراهيم المعروف بأبي شامة الدمشقي (ت 665هـ)، تحقيق ابراهيم عطوة عوض، ط1، نشر دار الكتب 2002م.
-إعراب القراءات الشواذ، لأبي البقاء العكبري (ت616هـ)، تحقيق محمود السيد أحمد عزوز، ط1،عالم الكتب، بيروت، 1996م.
-إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل النحّاس (ت338هـ)، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، ط2،مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1985م.

-الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، بهجت عبد الواحد صالح، ط2، دار الفكر، العتبة الكاظمية المقدسة، 1993م.

-الاكتفاء في القراءات السبع المشهورة، لأبي الطاهر اسماعيل بن خلف (ت455هـ)، تحقيق الدكتور حاتم ضامن، ط1،دار نينوى، دمشق،2005م.

-البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط1، دار الكتب، بيروت، 1993م.

-البيان في غريب إعراب القرآن،لأبي البركات بن الأنباري (ت577هـ)، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980م.

- التبصرة في القراءات السبع،لأبي محمد مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن القيرواني مختار القيسي القرطبي (ت 437هـ)، تحقيق محمد غيث الندوى، ط1، الدار السلفية، الهند،1982م.

- التبيان في إعراب القرآن،لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت616هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي،طباعة عيسى الباب الحلبي، مصر،1976م.

- تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم الى مزايا الكتاب الكريم) (ت982هـ)، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، بدون تاريخ.

- تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل)،لأبي الخير عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي الشافعي البيضاوي (ت691هـ)، تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشلي، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت 1998م.

- تفسير الدر المنثور في التفسير المأثور، لعبد الرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي (ت 911هـ) دار الفكر، بيروت، 2011م.

- تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت310هـ)، تحقيق الدكتور عبدالله بن عبد المحسن التركي، ط1، دار هجر للنشر والطباعة، مصر 1442هـ.

- تفسير القرآن العظيم،لأبي الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، (ت 774هـ)، تحقيق سامي بن محمد سلامة،ط1، دار طيبة،الرياض،1997م.

- التيسير في القراءات السبع،لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني الأندلسي (ت444هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور خلف حمود الشغدلي، ط1، دار الأندلس، حائل، 1435هـ.

- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت 671هـ)، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2006م.

- حاشية الشهاب (عناية القاضي وكفاية الراضي)، للقاضي شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي (ت 1069هـ)، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997م.

– الحجة في القراءات السبع، للإمام ابن خالويه (ت 370هـ)، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، ط3، دار الشروق، بيروت، 1979م.
– حجة القراءات، لأبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة (ت403هـ)، تحقيق سعيد الأفغاني، ط5، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1997م.
– الحجّة للقرّاء السبعة، لأبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي (ت 377هـ)، تحقيق بدر الدين قهوجي، ط1، دار المأمون، 1984م.
– الدرّ المصون في علم الكتاب المكنون، لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت756هـ)، تحقيق الدكتور أحمد الخرّاط، ط3، دار القلم، دمشق 2011م.
– روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لأبي الفضل شهاب الدين محمود الآلوسي (ت1270هـ)، ط1، دار إحياء التراث العربي 1415هـ.
– زاد المسير في علم التفسير، لأبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي (ت597 هـ)، ط3، المكتب الإسلامي، بيروت، 1984م.
– السبعة في القراءات، لابن مجاهد (ت 324هـ)، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، ط2، دار المعارف، مصر 1980م.
– شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الاشبيلي (ت669هـ)،قدم له، ووضع حواشيه، وفهارسه فوّاز الشعار، إشراف أميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1988م.
– شرح الرضي على الكافية، لرضى الدين الاستراباذي (ت 686هـ)، تحقيق يوسف حسن نمر، ط2، جامعة قاريونس، بنغازي، 1996م.
– شرح كتاب الحدود، لابن قاسم الأُبّدي (ت920هـ)، تحقيق الدكتور المتولي بن رمضان أحمد الدّميري، ط1، وكالة الشروق للطباعة والنشر، المنصورة، 1993م.
– شرح كتاب الحدود في النحو، للإمام عبدالله بن أحمد الفاكهي النحوي (ت 972هـ)، تحقيق الدكتور المتولي رمضان أحمد الدميري، ط2، مكتبة وهبة، القاهرة، 1993م.
– شرح الكافية الشافية، لأبي عبد الله جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي الجياني الشافعي (ت672هـ)، تحقيق علي محمد عوض وعادل عبد الموجود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م.
– شرح الكافية في النحو، للعلامة منصور بن فلاح اليمني (ت680 هـ)، تحقيق نصار بن محمد بن حسين حميد الدين،إشراف الدكتور محسن بن سالم العميري، ط1، جامعة أم القرى، السعودية 1422هـ.
– شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لجمال الدين بن مالك الأندلسي (ت 672 هـ)، تحقيق الدكتور طه محسن، ط1 و ط2، مكتبة ابن تيمية، 1405هـ.

– العنوان في القراءات السبع، لأبي الطاهر اسماعيل بن خلف المقرئ الأنصاري الأندلسي (ت455هـ)، تحقيق الدكتور زهير زاهد، والدكتور خليل العطية، ط2، عالم الكتب، 1405هـ.
– الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للعلامة جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت 538هـ)، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 1998م.
– الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت 437هـ)، تحقيق الدكتور محي الدين رمضان، ط5، مؤسسة الرسالة، 1997م.
– المباحث الصرفية والنحوية في كتاب الحماسة ذات الحواشي، لفضل الله الراوندي(ت571هـ)، أطروحة تقدم بها عباس علي إسماعيل الى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كربلاء، إشراف د. سلام موجد خلخال، 2015م.
– مجمع البيان في تفسير القرآن، لأبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت 548هـ)، ط1، دار العلوم، بيروت، 2005م.
– المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، تحقيق علي النجدي ناصيف، والدكتور عبد الحليم النجار، والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط2، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، مصر1994م.
– المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي (ت546هـ)، تحقيق عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، وعبد العال بن إبراهيم الشافعي، ط2، الدوحة، 2007م.
– مختصر في شواذ القرآن، لابن خالويه (ت370هـ)، ط1، مكتبة المتنبي، القاهرة 1998م.
– المساعد على تسهيل الفوائد، للإمام بهاء الدين بن عقيل (ت769هـ)، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات، ط2، مكة المكرمة، 2001م.
– معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت207هـ)، ط2، عالم الكتب، بيروت، 1983م.
– معاني القرآن وإعرابه، للزجاج أبي إسحاق إبراهيم بن سري (ت 311هـ)، تحقيق الدكتور عبد الجليل عبدة شلبي، ط1، دار عالم الكتب، بيروت، 1988م.
– معجم القراءات القرآنية، للدكتور عبداللطيف الخطيب، ط1، دار سعد الدين، دمشق، 2002م.
– مفاتيح الغيب المشتهر بالتفسير الكبير، للإمام محمد الرازي فخر الدين ابن العلامة ضياء الدين عمر (ت604هـ)،ط1، دار الفكر، بيروت، 1981م،
– نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم السهيلي (ت581هـ)، تحقيق الشيخ عادل حامد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوّض، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992م.
– النحو العربي أحكام ومعانٍ، للدكتور محمد فاضل السامرائي، ط1، دار ابن كثير، بيروت، 2014م.

- النحويون والقرآن، لخليل بنيان الحسون، ط1، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، 2002م.
- النشر في القراءات العشر، لأبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت833هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت 2016م.
- همع الهوامع في شرح الجوامع، للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق أحمد شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.
- الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، لعبد الفتاح عبد الغني القاضي (ت1402هـ)، ط4، مكتبة السوداني، جدة، 1992م.